كلية الاقتصاد
جامعة سرت
Faculty of Economics Sirte University

جامعة سرت
Sirte University
1989

المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد
The 5th International Scientific Conference on Banking Reform

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد

الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة

(نظام مصرفي متين)

سرت 05 ديسمبر 2024 م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2024م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد

الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة

(نظام مصرفي متين)

سرت 05 ديسمبر 2024م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي أ. د. حسين مسعود أبومدينة

المراجعة اللغوية

د. فوزية أحمد الواسع

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2024م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد

الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة

(نظام مصرفي متين)

سرت 05 ديسمبر 2024م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 768 / 2024م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 978-9959-1-3533-9

تصميم الغلاف: خالد جمعة مهلهل

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ
وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ
أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة آية 188

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر
رئيس جامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي
وكيل الجامعة للشؤون العلمية
ورئيس الجنة التحضيرية للمؤتمر

د. علي مفتاح التائب
رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

د. عبدالله محمد امهلهل
رئيس اللجنة العلمية

أعضاء اللجنة العلمية

أ. د. سليمان سالم الشحومي
د. محمد أبوخزام فرج

أعضاء اللجنة التحضرية

د. محمد قاسم عبدالمجيد
أ. ناصر أحمد عمر
أ. التائب الزروق التائب
أ. عبدالكريم إبراهيم غيث
أ. محمد فرج الصادق
سفيان سالم الشعالي
خـــالـــد جمعة مهلهل
خالد محمد درياق

المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس الجامعة د. سليمان مفتاح الشاطر	5
كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة التحضيرية أ. د. الطيب محمد القبي	6
كلمة رئيس المؤتمر د. علي مفتاح التائب	7
كلمة رئيس اللجنة العلمية د . عبدالله محمد امهلهل	8
دراسة معوقات الوسائل الإلكترونية في المصرف الزراعي ببلدية سبها، ليبيا د. أحمد محمد عريدة	26 - 9
أثر سلوكيات المواطنة التنظيمية على رأس مال العلاقات بالمصارف التجارية الليبية الخاصة بمدينة بنغازي أ.د. وائل محمد جبريل أ. وليد عبدالله محمد أ. خالد حسين دخيل	70 - 27
المخاطر المصرفية ودور سياسة التأمين في مواجهتها دراسة ميدانية على مصرف الصحارى ومصرف الجمهورية. د. الطاهر خليفة عبد السلام الأسود. د. الناجح محمد العجيلي ودران.	94 - 71
أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية دراسة ميدانية لفروع صندوق الضمان الاجتماعي بالمنطقة الشرقية أ. رجعة مفتاح سليمان	122 - 95
تطبيق تقنيات التكنولوجيا المالية لدى المصارف من أجل تعزيز الشمول المالي الواقع والتحديات د. بوكابوس مريم الباحث حميدي عبد الرزاق	148 - 123
صعوبات تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في المصارف الإسلامية الليبية دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي د. ناصر ميلاد بن يونس أ. فرج إمحمد العسكري	170 - 149

المحتويات

العنوان	الصفحة
أهمية تطوير النظام المحاسبي في مؤسسات الجهاز المصرفي دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية د. نبيل محمد سليمان بالراس علي د. إسماعيل المهدي محمد اسميو	196 - 171
مدى مساهمة الحوكمة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع المصرفي الليبي أ. فاطمة إمحمد الساعدي محمد	236 - 197
ضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في ظل آليات حوكمة الشركات بالمصارف التجارية الليبية دراسة ميدانية على مصرف الصحاري أ. نجوى خليفة مفتاح العلاقي.	258 - 237
تأثير الاصلاح المصرفي على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية في ليبيا خلال الفترة (2000 - 2021) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ARDL أ. صباح عمر خليفة الساعدي	284 - 259
واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر بالإشارة إلى تجربتي بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر والنوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الناشطة في الجزائر د. شاني محمد عبد الوهاب د. مركان محمد البشير	306 - 285
مساهمة وحدتي الامتثال والمعلومات المالية كإحدى آليات الحوكمة في مكافحة ظاهرة غسل الأموال وتمويل الارهاب: دراسة حالة مصرف الوحدة أ. ملاك عاشور امنيسي العدلي أ. د. أكرم علي محمد زوبي	340 - 307
أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة على مصرف الوحدة - فرع المدينة بمدينة بنغازي أ. د. بشير محمد العبار أ. نجوى على محمود	382 - 341

المحتويات

العنوان	الصفحة
دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق التميز المؤسسي **دراسة ميدانية على العاملين بمصرف الصحاري – مدنية بنغازي** د. رجعة المبروك الفاخري	408 - 383
تحليل هيكل الودائع في المصارف التجارية في ليبيا **خلال الفترة 2012 – 2023م** د. محمد قاسم عبد المجيد سويكر أ. أمحمد صالح أمحمد أبو غالية	438 - 409
مدى تطبيق المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية وفاعلية إجراءاتها **وتدابيرها للحماية من مخاطر الصيرفة الإلكترونية** **دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية** د. عبدالله محمد امهلهل أ. محمد علي عمر	474 - 439
أثر كفاية رأس المال على ربحية المؤسسات المالية **دراسة حالة مصرف الجمهورية – ليبيا** أ. حسن إبراهيم ميلاد أ. د. جبار بوكثير حسين د. صالح أحمد مادي أ. حسين إبراهيم ميلاد	504 - 475
معوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية **دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت** أ. عيادة رمضان سالم د. جبريل عمر السائح	532 - 505
مدى الاستفادة من أسلوب سيجما ستة في تحسين جودة المراجعة الداخلية **في المصارف التجارية الليبية** **دراسة تطبيقية على فروع المصارف التجارية ببلدية الخمس** د. شكري أحمد عامر د. محمود جمعه المحجوب	568 - 533

(3rd ISCBR2024)
المؤتمر العلمي الدولي الثالث
لكلية الاقتصاد
The 3rd International Scientific
Conference on Banking Reform

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى كل مهتم ومطلع .. وإلى كل مختص بمجالات الحركة الاقتصادية بشكل عام، وبمجال الخدمات المصرفية بشكل خاص.. ها هي جامعة سرت متمثلة في كلية الاقتصاد تحديداً تعقد اليوم مؤتمرها الدولي الثالث، والذي يهدف إلى وضع لبنة لنظام مصرفي رصين .. بعنوان **الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)**.. من خلال مشاركة فعالة لخبراء القطاع المصرفي من أعضاء هيئة التدريس، الذين قدموا خبرتهم في أوراق علمية رصينة تهدف إلى تطوير وتحسين أداء المؤسسات المصرفية.

وكل الأمل أن يكون هذا الإنتاج العلمي نبراس يهتدى به، وطريق للتطوير في أداء القطاعات المصرفية.

وختاماً.. نود أن نعبّر عن خالص شكرنا وامتناننا لجميع الحضور الذين شاركوا في فعاليات هذا المؤتمر، ونتمنى أن تكون لهذه المشاركات القيّمة دورًا كبيرًا في إنجاح هذا الحدث العلمي، كما نتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرنا أن نقدم لكم مجلد بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد 2024م، بعنوان "**الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)**"، الذي يُعقد في وقت يتطلب منّا الابتكار والتطوير المستمر في مختلف المجالات الاقتصادية.

يتضمن هذا المجلد مجموعة من الأبحاث والدراسات التي تسلط الضوء على أحدث الاتجاهات والتقنيات في المجالات الاقتصاد، والمالية، والإدارة. وتمثل هذه الأبحاث نتاج جهود بُحّاث من مختلف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، الذين قاموا بتقديمها ومناقشتها خلال فعاليات المؤتمر.

يهدف هذا المجلد إلى تعزيز تبادل المعرفة والخبرات بين الباحثين والممارسين في المجال المالي، وتحفيز النقاش حول التحديات الراهنة والفرص المستقبلية. كما نأمل أن تُسهم هذه البحوث في دفع عجلة التطور الاقتصادي، وتقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات المجتمع.

نتقدم بشكرنا الجزيل لجميع المشاركين والداعمين الذين ساهموا في نجاح هذا الحدث، ونتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. الطيب محمد القبي

وكيل جامعة سرت للشؤون العلمية
رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين...

أمّا بعد،، ،،

فتتشرف كلية الاقتصاد بكل مكوناتها من أعضاء هيئة تدريس ومعيدين وموظفين وطلاب بتنظيم المؤتمر العلمي الدولي الثالث في 05-12-2024م، الذي جمع نخبة من الباحثين والخبراء في مجالات المال والمصارف والمجالات ذات الصلة. **وفي** إطار دورها الفاعل في دعم الفعاليات والنشاطات العلمية، وحرصًا على تحقيق أهدافها الاستراتيجية ورسالتها السامية، انطلقت فعاليات المؤتمر تحت عنوان **"الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة"**، تأكيدًا على التزام الكلية بالمساهمة في تطوير المجتمع وتعزيز مجالات البحث العلمي.

انطلاقًا من الدور الريادي الذي تقوم به كلية الاقتصاد في دعم الأنشطة العلمية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وكذلك في إطار رسالتها السامية في خدمة المجتمع، يأتي تنظيم هذا المؤتمر تحت عنوان **"الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة"**. وقد جاءت فكرته من الواقع الذي نعيشه منذ سنوات، والمتعلق بالقطاع المصرفي الذي يُعدُّ من أبرز القطاعات الحيوية في الدول، حيث يُعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد، بالإضافة إلى التحديات والأزمات التي يواجهها هذا القطاع، وكذلك التغييرات التي تطرأ على القوانين المنظمة له.

وأود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة سرت على دعمها المستمر لفعاليات هذا المؤتمر، كما أوجه الشكر الجزيل إلى اللجنة العلمية واللجنة التحضيرية وكل من أسهم في إنجاح هذا الحدث، وأخص بالذكر كل من قدم جهدًا كبيرًا حتى يظهر المؤتمر بهذا الشكل المشرف.

في الختام، أتمنى التوفيق والنجاح لجميع الزملاء الباحثين من مختلف المدن والجامعات الليبية، وكذلك المشاركين من الدول الأخرى، وأتمنى أن تظل جامعة سرت دائمًا منارة علمية يهتدي بها الجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. على مفتاح التائب
رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

كلمة رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم اللجنة العلمية للمؤتمر، يسرنا ويشرفنا أن نرحب بكم جميعًا في هذا المحفل العلمي الذي يجمع نخبة من الأكاديميين والباحثين والخبراء وصنّاع القرار، تحت مظلة مؤتمر "**الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)**".

أصبح الإصلاح المصرفي اليوم ضرورة ملحة في ظل التغيرات الاقتصادية السريعة، والتحولات التكنولوجية المستمرة، والتحديات التي تفرضها الأزمات العالمية. ويُعدُّ القطاع المصرفي العصب الأساسي لأي اقتصاد مستقر، ويشكل ركيزة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتحفيز الاستثمار، ودعم القطاعات الإنتاجية.

يهدف هذا المؤتمر إلى أن يكون منصة حوارية تتيح تبادل الأفكار والرؤى العلمية، ومناقشة التجارب الناجحة في الإصلاح المصرفي، واستعراض الحلول المبتكرة للتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

فـي هذا السياق، حرصت اللجنة العلمية على اختيار أوراق بحثية متميزة وبرامج حوارية غنية، تغطي محاور رئيسة، تشمل: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، ومواكبة التكنولوجيا المصرفي (FinTech)، وتحقيق متطلبات الجودة والرقابة.

كما نؤكد على أهمية التعاون المشترك بين المؤسسات الأكاديمية والجهات التنفيذية؛ لتحقيق أهداف الإصلاح المصرفي، وتقديم توصيات عملية وقابلة للتنفيذ تسهم في تطوير القطاع المالي، ودعمه ليواكب متطلبات الاقتصاد المعاصر.

ختامًا، نتوجه بجزيل الشكر لكل من شارك في تنظيم هذا المؤتمر وإنجاحه، من باحثين ومشاركين ورعاة وداعمين. كما نأمل أن يسفر هذا اللقاء العلمي في تقديم توصيات تسهم في إحداث تغييرات ملموسة تخدم الاقتصاد والمجتمع.

نتمنى لكم جميعًا مؤتمرًا مثمرًا وحوارات بناءة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. عبدالله محمد امهلهل
رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

ضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في ظل آليات حوكمة الشركات بالمصارف التجارية الليبية دراسة ميدانية على مصرف الصحاري

أ. نجوى خليفة مفتاح العلاقي.
محاضر بكلية الاقتصاد العجيلات/ جامعة الزاوية
najwaalage@gmail.com

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على ضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في ظل آليات حوكمة الشركات بالمصارف التجارية الليبية، وقد انطلقت هذه المحاولة في الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي: هل يؤدي تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات في المصارف الليبية إلى ضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين؟ وانطلاقًا من ذلك فقد تمثلت هدف هذه الدراسة في قياس تأثير تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات في المصارف الليبية إلى ضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين.

أمّا منهج الدراسة فقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، لوصف المشكلة وتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة، والعمل على تحليل العوامل المؤثرة في حل المشكلة، للوقوف على واقع حوكمة الشركات بالمصارف التجارية الليبية، بالإضافة إلى الآليات الحالية المتبعة، وتم الاعتماد على الاستبانة كآداء لجمع البيانات لتحقيق أهداف الدراسة، وتم توزيع (90) استبانة على عينة الدراسة، و استردت (75) استمارة وبعد الفحص والتدقيق تم استبعاد (12) استمارة، وبذلك يكون عدد الاستمارات التي خضعت للتحليل(63) استمارة، وتم معالجة بيانات الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، ومن خلال تحليل الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

توجد علاقة بين تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية وضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين بالمصارف التجارية الليبية بنسبة متوسطة؛ مما يفسر أن المصارف الليبية مازالت غير قادرة على تطبيق اليات الحوكمة بصورة ممتازة، ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بأن الاهتمام بتقييم أداء وجودة حوكمة الشركات يعد أمراً بالغ الأهمية، حتى تتمكن المؤسسات المالية المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي من تحسين الأداء وتجاوز أية أزمات مستقبلية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، آليات الحوكمة الداخلية، حقوق المساهمين، آليات الحوكمة الخارجية، سوق الأوراق المالية، الإفصاح.

Ensuring the enhancement of shareholders' equity value under corporate governance mechanisms in Libyan commercial banks. (A field study on Sahara Bank)

Najwa Khlifa M Alage.
lecturer. Faculty of Economics, University of Zawia.
najwaalage@gmail.com

Abstract

The study aimed to identify the guarantee of enhancing the value of shareholders' rights in light of the mechanisms of corporate governance in Libyan commercial banks, and this attempt was launched in answering the following main question. Does the application of corporate governance rules and principles in Libyan banks guarantee the enhancement of shareholder value? Based on that, the objective of this study was to measure the effect of applying the rules and principles of corporate governance in Libyan banks to ensure the enhancement of the value of shareholders' rights. As for the study methodology, the researcher used the descriptive analytical approach to describe the problem and determine the relationship between the study variables, and work on analyzing the factors affecting the solution of the problem, to find out the reality of corporate governance in Libyan commercial banks, in addition to the current mechanisms used, and the questionnaire was relied on as a data collection performance to achieve the goals of the study, and 90 questionnaires were distributed to the study sample and 75 forms were retrieved. After examination and auditing, 12 forms were excluded, thus the number of forms that were subjected, to analysis was 63 forms. And the treatment of the study data using the statistical package for social sciences (SPSS) and through the analysis of the questionnaire and the testing of the study hypotheses, the following results were reached. There is no relationship between the application of internal and external governance mechanisms and ensuring the enhancement of the value of shareholders' rights in Libyan commercial banks, and through the results reached, the study recommends that paying attention to evaluating the performance and quality of corporate governance is extremely important so that financial institutions registered in the Libyan stock market can improve performance and overcoming any future crises.

Keywords: Corporate governance, Internal governance mechanisms, Shareholders' rights, External governance mechanisms, The stock market, Disclosure.

أولًا: مقدمة الدراسة:

نالت حوكمة الشركات أهمية خاصة على مستوى كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية خلال السنوات الأخيرة؛ نتيجة للانهيارات المالية في المؤسسات التي لم تتمكن من تطبيق نظم جيدة للحوكمة، فظهرت العديد من الدراسات التي تُسلط الضوء على مفاهيمها المختلفة وأهميتها، والمبادئ التي ترتكز عليها، ومدى التزام الشركات بتطبيقها وتحليل أثر تطبيق هذه المبادئ على أداء الشركات، إضافة عن مناداة مجموعة من الباحثين والمنظمات الدولية كالمصرف الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى إعداد الدراسات حول الممارسات الموجودة لنظم حوكمة الشركات في مختلف الدول، والعمل على تطويرها أخذاً في الاعتبار الظروف الخاصة بكل دولة، وتأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الاستمرار في إجراء الدراسات على مجال حوكمة الشركات، وتقديم مقترحات وحلول للمساهمة في تعزيز تطبيق نظم حوكمة جيدة في ليبيا، لتحسين مستوى أداء تلك الشركات، من خلال حماية حقوق المساهمين، حتى تجنب الشركات خطر التعثر والإفلاس، وبالتالي تجنب الأسباب التي تؤدي إلى انهيار الشركات، ووقوع الأزمات المالية بليبيا، والعمل على الاهتمام بتحقيق هدف حماية وتعظيم حقوق المساهمين، وتدعيم ثقة المستثمرين في الاستثمار لتلك الشركات، ومن ثم رفع قيمة تلك الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي، واستعادة الثقة في القائمين على إدارة تلك الشركات.

ثانيًا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في السعي إلى محاولة تطبيق نظم حوكمة جيدة للمصارف التجارية الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي، من خلال التركيز على دراسة جودة الإدارة، والرقابة في المصارف، ونظم الحوافز، وإدارة المخاطر، ولجنة التدقيق، كآليات للحوكمة الداخلية، والإفصاح كآلية للحوكمة الخارجية على تعظيم قيمة وحماية حقوق المساهمين، بهدف قياس جودة الحوكمة على مستوى كل مصرف من المصارف الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي، ونظراً لندرة البُحوث التي تمت في هذا المجال في ليبيا من حيث المستوى التطبيقي، فإن مجال تطبيق هذه الدراسة يعتبر محاولة لمشاركة الجهود البحثية المتواصلة في هذا المجال لبيئة اقتصادية جديدة، وتسهم الدراسة في التأكيد من أن تطبيق مفهوم الحوكمة في المصارف التجارية الليبية يؤدي إلى تحسين كفاءتها، وضمان تعزيز قيمة حقـوق المساهمين،

وتعظيم ثروة المستثمرين.

ثالثًا: مشكلة الدراسة:

مع تصاعد الأزمات المالية والفشل الذي منيت به العديد من الشركات والمصارف على مستوى العالم في الآونة الأخيرة، حيث كانت الشركات والمصارف هي القاسم المشترك في معظم الأزمات المالية في البلدان النامية والمتقدمة، والسبب الرئيس لهذا الفشل هو ضعف حوكمة الشركات، ومن ثم افتقار هذه الشركات والمصارف إلى القواعد الجيدة لإدارتها، مما أسهم في سوء الإدارة، وسهولة التلاعب في الحسابات، وفي اتخاذ قرارات غير رشيدة، وإلى تعثر هذه الشركات والمصارف وحدوث الأزمات، ونظراً للدور الحيوي الذي تقوم به الشركات والمصارف لأي اقتصاد، فإن تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات يعد أمرًا حيوياً لضمان حقوق المساهمين ولدعم دورها في خدمة الاقتصاد الوطني،ومع تزايد الاهتمام بتطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات في الفترة القصيرة الماضية، نتيجة لاتساع حجم الشركات، وانفصال الملكية عن الإدارة، وقد أدى اتساع حجم تلك الشركات في البحث عن مصادر للتمويل بأقل التكاليف، فاتجهت إلى أسواق المال، وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايد انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإذا لم تكن الإدارة تتمتع بالنزاهة والأمانة والخبرة، فإنها قد تقوم بممارسة الغش، أو بعض الممارسات الضارة، مما يؤثر في الأطراف المرتبطة بالمؤسسة، مثل المساهمين، والمقرضين وباقي الأطراف، وذلك بعدما أظهرت الوقائع والأحداث التلاعب في أموال العديد من الشركات بواسطة الإدارة، وهو أحد الأسباب الرئيسة في وقوع كثير من المؤسسات العالمية في أزمات مالية، وبالتالي فإن الهدف الجوهري لحوكمة الشركات هو ضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين والأطراف الأخرى المرتبطة بالمؤسسة بشكل متوازن، وضمان معاملة عادلة للجميع، وحتى تكون العملية ضمن ما وضعته مؤسسة التمويل الدولية من قواعد ومعايير عامة تراها أساسية فيما يتعلق ببنية وعمل مجلس الإدارة، وبحقوق المساهمين والشفافية والإفصاح بما يؤكد أهمية آليات الحوكمة المختلفة على أداء الشركات والمصارف.

أمَّا فيما يتعلق بالبيئة الليبية، فإن ليبيا تعتبر ضمن الدول النامية التي تسعى إلى مواكبة التطور والانفتاح على السوق العالمية، وأن تطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة

(OCED) في الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي، من شأنه أن يعيد الثقة للمستثمرين والمساهمين والأطراف الأخرى، بأن أموالهم التي سيستثمرونها لن يساء استخدامها من قبل مديري الشركة أو كبار المساهمين، أو أعضاء مجلس الإدارة، وإن الأموال ستوظف بالشكل الأمثل الذي يراعي مصالحهم، والسعي نحو تجنب فكرة فشل الشركات بسبب عدم الاهتمام باتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة، وإن تطبيق تلك المبادئ من شأنه أن يزيد من عدد المستثمرين بزيادة التدفقات المالية لديهم وضمان وتعزيز قيمة حقوق المساهمين بفئاتهم المختلفة، ومحاسبة الإدارة في حالة سوء استغلال أموالهم بالشكل غير المطلوب.

وعلى ضوء ذلك تتجلى مشكلة الدراسة في محاولة للإجابة على التساؤل الرئيس الآتي:

– هل يؤدي تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات في المصارف الليبية إلى ضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين؟

رابعاً: أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فيما يأتي:

1- تحليل العلاقة بين زيادة درجة جودة تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات وضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين والأطراف الأخرى.

2- تحديد أهم خصائص نظام حوكمة الشركات الذي يؤدي إلى ضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين والأطراف الأخرى.

خامساً: فرضيات الدراسة:

تمثلت الفرضية الرئيسية للدراسة فيما يأتي:

– لا توجد علاقة بين تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية، وضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في المصارف الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي.

ومنها نشتق الفرضيات الفرعية الآتية:

1- لا توجد علاقة بين أعضاء مجلس الإدارة وضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في المصارف الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي.

2- لا توجد علاقة بين الإفصاح عن القيمة ومؤشرات الأداء وضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في المصارف الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي.

سادسًا: منهجية الدراسة:

في إطار محاولة تحقيق أهداف الدراسة، ستتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لوصف المشكلة وتحديد متغيراتها التابعة والمستقلة في إجراء تحليل دقيق للعوامل المؤثرة في حل المشكلة، واستخلاص العلاقة بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع، للوقوف على واقع حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي، بالإضافة إلى الآليات الحالية المتبعة للحكم على مستوى الالتزام بتطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات لضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين ومحاولة استكشاف أوجه القصور في تطبيقها.

وقد تم التحليل الإحصائي باستخدام برنامج الحُزَم الإحصائية (SPSS) وتحليل الانحدار المتعدد، معامل الارتباط.

1- مجتمع الدراسة وعينته:

أ- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية المسجلة العاملة في سوق الأوراق المالية الليبي، وهي المؤسسات المعنية في المقام الأول بتطبيق نظم حوكمة الشركات.

ب- عينة الدراسة:

تتثمل عينة الدراسة في مصرف الصحارى باعتباره أحد المصارف التجارية الليبية المدرجة في سوق الأوراق الليبي، وقد تم التركيز على الإدارات العامة، حيث تم استهداف العاملين في الإدارات العامة على مختلف المستويات الإدارية: مجالس إدارات، ومديرون عامون، مديرو إدارات ورؤساء أقسام، ورؤساء وحدات إدارية.

سابعًا: حدود الدراسة:

تركز الدراسة على دراسة أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات؛ لضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين بالمصارف التجارية الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي وفق الحدود الآتية:

1- الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في سوق الأوراق المالية الليبي والمصارف التجارية المسجلة والعاملة فيه.

2- الحدود الزمنية:

غطت الدراسة البحثية فترة عشر سنوات ابتداءً من عام 2006 إلى 2017.

ثامنًا: الدراسات السابقة:

يعتبر الموضوع حديث بالنسبة لدولة نامية، إلا أن الباحث سيعرض بعض الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة في بعض الدول الأخرى:

1- الدراسات العربية:

- دراسة (لخضر لعروس، 2017) بعنوان دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. هدفت الدراسة **إلى** تحليل دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، وتوصلت إلى جملة من نتائج أهمها: وجود علاقة طردية بين الدور الرقابي لمجلس الإدارة وبين الغش المالي والمحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

- دراسة (النور علي سعد النور 2011) بعنوان أثر تطبيق حوكمة الشركات على كفاءة الأداء في شركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية. هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التطبيق السليم لحوكمة الشركات في تحقيق الأهداف والخطط والاستراتيجيات وضمان سلامة اتخاذ القرارات ومحاربة الفساد، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة مجموعة نتائج منها، أن هناك تأثير إيجابي بين حوكمة الشركات وأداء مجلس الإدارة للقيام بمهامه ومسئولياته.

- دراسة (عامر الطيب أحمد عبدالله 2012) بعنوان حوكمة الشركات ودورها في تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية بالتطبيق على شركات التأمين السودانية. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية، اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، وتوصلت إلى جملة من النتائج، أهمها: أن هناك علاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية.

نستخلص من العرض السابق لتحليل الدراسات السابقة أهم النتائج التي توصلت إليها:

- إن هناك تأثير إيجابي بين حوكمة الشركات وأداء مجلس الإدارة للقيام بمهامه ومسئولياته.
- إن هناك علاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية.
- إن حوكمة القطاع العام تتشابه مع حوكمة الشركات، من حيث الإدارة والإشراف والعلاقة مع أصحاب المصالح والتدقيق.

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تطرقت الدراسة الحالية إلى جودة تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات لضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في المصارف التجارية الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي.

ومن خلال القصور الواضح في الدراسات السابقة، بشأن تطبيق قواعد حوكمة الشركات لضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين، مما يتطلب ضرورة الاهتمام بهذا الموضوع، وهذه هي الفجوة المعرفية التي تسعى هذه الدراسة إلى تغطيتها.

المفاهيم الأساسية الخاصة لحوكمة الشركات:

أصبحت حوكمة الشركات من أهم الاتجاهات الضرورية واللازمة لتحسين أداء الشركات، وتأكيد نزاهة الإدارة بها، وكذلك الوفاء بالالتزامات والتعهدات؛ لضمان تحقيق الأهداف بشكل قانوني واقتصادي سليم، وبخاصة فيما يتصل بتفعيل دور المساهمين في الرقابة والإشراف على أداء الشركة ومجلس الإدارة للحفاظ على حقوقهم، ومصالح الأطراف الأخرى، هذا وقد أصبح من الواضح أن أسلوب إدارة الشركة من خلال مفهوم الحوكمة يحدد بدرجة كبيرة مصير الشركات واقتصاديات الدول في عصر العولمة، والذي أصبح يتميز بتحريره وتدويل الاقتصاد والتطور في وسائل الاتصالات والتكامل بين الأسواق المالية، وتحويل أشكال الملكية.

ومع زيادة عدد المستثمرين، ازدادت الحاجة إلى قواعد وآليات الحوكمة، والتي يمكن من خلالها مساعدة الشركات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات، ودعم الأداء الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية، وتوفير الأدلة للمستثمرين، على أن تدار الشركة بأساليب سليمة لتقليل إمكانية الفساد الإداري والمالي، وضمان وجود الشفافية والدقة في القوائم المالية للشركة، حتى تتمكن من اتخاذ قرارات استثمارية ذات جودة.

ونتيجة لما سبق فقد فُرض مفهوم حوكمة الشركات ذاته في الواقع الاقتصادي، وسعى الكثير من الباحثين والأكاديميين لمحاولة التعرف على طبيعة هذا المفهوم، إلا أنه مازال يكتنفه بعض الغموض نتيجة لارتباطه بالعديد من المجالات والجوانب، لذا فإن هذا المبحث سيوضح التعريفات والخصائص والأهمية والأهداف الخاصة بمفهوم حوكمة الشركات:

أولاً: تعريف حوكمة الشركات:

ظهر مصطلح حوكمة الشركات "Corporate Governance " على غرار مصطلحات عالمية، مثل: الخصخصة Privatization والعولمة Globalization، وقد تعاظم الاهتمام به في الآونة الأخيرة نتيجة للانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية التي شهدتها العديد من الدول في أسواق المال والمنشآت والتي يرجع أهم أسبابها إلى عدم الإفصاح الكامل والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية (**علي، 2014**).

عرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة المنشأة، ومجلس الإدارة، وحملة الأسهم، والأطراف الأخرى ذات المصلحة، كما أنها تتضمن هيكلًا يشمل الأهداف الموضوعة من قبل المنشأة ووسائل تحقيق تلك الأهداف مع رقابة محدودة ومستقرة للأداء"(**حسانين، 2009**).

ثانياً: خصائص مفهوم حوكمة الشركات:

إنّ تفعيل حوكمة الشركات يتطلب توافر مجموعة من الخصائص التي تمثل سمات الحوكمة، وتساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها، كما تساعد على تحقيق أهدافها ومزاياها المتعددة، وتشمل تلك الخصائص ما يأتي:

1. **الانضباط:** أن تمارس الإدارة مهامها في ضوء إطار معين من قواعد السلوك الأخلاقي، من خلال الالتزام بالأخلاق والسلوك المهني في تحقيق مصالح لجميع الأطراف.
2. **الاستقلالية:** تمارس الإدارة مهامها دون ممارسة ضغوط عليها من أي طرف يدفعها لاتخاذ قرارات فيها تحيز لأي طرف آخر.
3. **الشفافية:** يتم الإفصاح للجهات ذات العلاقة عن المعلومات المالية والتنظيمية بشكل يمكن المساهمين والمقرضين من تقييم أداء الشركة.
4. **المسؤولية:** يكون للإدارة كافة الصلاحيات والسلطات التي تمكنها من اتخاذ كافة الإجراءات وتكون مسؤولة أمام المساهمين.

5. العدالة: تقوم كل الأنظمة بمعاملة كافة المساهمين والجهات ذات العلاقة بالعدالة، والأخذ في الاعتبار لمصالحهم.

6. المسؤولية الاجتماعية: يجب أن تدرك الشركة المسؤولية الاجتماعية والتمسك بالمعايير الأخلاقية، لما لها من أثر كبير في زيادة الإنتاجية وتحسين سمعة الشركة.

7. المساءلة: تلتزم الإدارة التنفيذية بالإجابة عن الاستفسارات المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى (**غضبان، 2015، ص68**).

ثالثًا: أهداف حوكمة الشركات:

تعمل حوكمة الشركات على تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم الجميع بدون استثناء، ومن أهم أهدافها:

1. حماية المساهمين بصورة عامة سواء الأقلية أو الأغلبية، وتعظيم عائدهم أو تقليل خسائرهم.
2. ضمان تحقيق قدر كاف من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم (**درويش، 2003، ص426-427**).
3. تحقيق العدالة في جميع معاملات وعمليات الشركات وإجراء عمليات المحاسبة والمراجعة

رابعاً: دوافع حوكمة الشركات:

هناك العديد من الدوافع التي أدت إلى الاهتمام المتزايد بحوكمة الشركات، ومنها انتشار الفضائح والأزمات المالية، وهذه الفضائح والأزمات المالية ليست سوى انعكاس لعدد من الدوافع الجوهرية التي يمكن إبرازها في النقاط الآتية:

1- سلسلة الأحداث التي وقعت خلال العقدين الماضيين، والمتمثلة في الانهيارات والأزمات المالية، وحالات الفشل والإضرار بحقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

2- العولمة وتحرير سوق المال ساعدا على فتح أسواق دولية جديدة جعلت الشركات عرضة للمنافسة، مع الإخفاق في جذب رأس مال كافي، مما يهدد كيان الشركة والاقتصاد ككل.

3- تساعد الحوكمة الجيدة على تخفيض المخاطر، وتعزيز الأداء، وتحسين الوصول للأسواق المالية، وإظهار الشفافية والقابلية للمساءلة.

4- غياب التحديد الواضح لمسؤولية مجلس الإدارة والمديرين التنفيذين أمام أصحاب المصالح والمساهمين.

خامساً: أهمية الحوكمة في المصارف:

ولقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية في هذا القطاع على مستوى السياسة العامة، بسبب تزايد المخاطر النظامية والعدوى التي قد تتجاوز المؤسسات جغرافيًّا وقطاعيًّا.

إن الآثار السلبية لعدم فعالية حوكمة الشركات تكون أشد خطورة في حالة المؤسسات المالية لأن عدد المساهمين والمودعين فيها أكثر، ولأن مخاطرها العامة أكبر من مخاطر الشركات الأخرى، وهذا مما يزيد من أهمية الحوكمة في المصارف، لذلك يستدعي الأمر اهتمامًا خاصًّا بحوكمة الشركات في المصارف، ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

1- المصارف أكثر عرضة للصدمات؛ نظرًا للرفع المالي لهيكل الميزانية العمومية، وفي الآونة الأخيرة تم التحرير وإلغاء القيود، الأمر الذي يجعل إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في قطاع المصارف أكثر أهمية من القطاعات الأخرى.

2- الحكومات عادة ما توفر شبكات أمان للمصارف وتخضعها لتعليمات مشددة، نظرًا لأهمية المصارف وارتباط الاستقرار المالي باستقرار القطاع المصرفي.

3- عدم تماثل المعلومات بشكل أكبر في المصارف بالمقارنة بالأعمال غير المالية، يتطلب معايير أعلى للحوكمة، بما في ذلك الشفافية والإفصاح.

4- المصارف يمكن أن تلعب دورًا رقابيًّا مهمًا في الحوكمة لعملائها من الشركات، لضمان ائتمانهم ضد العسر المالي أو الإفلاس للشركات.

وبناءً على ما سبق عرضه يمكن القول إن الحوكمة في المصارف أصبحت عاملًا مهمًّا في الاستقرار المالي، حيث لا تزال الهياكل القانونية والتنظيمية بحاجة إلى مزيد من الدعم، كما أن حوكمة الشركات أضحت أمرًا أساسيًّا لبناء الثقة في النظام المالي، وضمان حقوق المساهمين والمودعين، والحد من تضارب المصالح بين مختلف الأطراف، وتعزيز مناخ الاستثمار، مما ينعكس في أهمية تفعيل تطبيق حوكمة الشركات في المصارف، كما أن الاهتمام بتقييم أدائه يعد أمراً بالغ الأهمية، حتى تتمكن المصارف من تحسين الأداء وتجاوز أية أزمات مستقبلية.

الجانب العملي للدراسة.

أولاً: نبذه عن مصرف الصحاري:

يعتبر مصرف الصحاري شركة ليبية مساهمة تأسس بموجب القانون رقم (153) لسنة 1970 والصادر بتاريخ 1970/12/22 بشأن تأميم الحصص الأجنبية من المصارف التجارية، حيث تم تأميم حصة أحد الشركاء الأجانب وهو مصرف "أوف" أميركا، ومصرف "دي سيشليا"، هذا وقد تم تأسيس مصرف الصحاري في عام 1964 بمساهمة بعض الخواص من الليبيين في ذلك الوقت بحصة بلغت (51%) من رأس المال، وقسمت النسبة الباقية وهي (49%) بين مصرف "أوف" أميركا (29%) ومصرف "دي سيشليا" (20%)، وفي عام 2008 تم توقيع اتفاقية بين البنك B.N.B Baribas (المصرفية الفرنسية) ومصرف الصحاري كشريك استراتيجي، وبموجب هذا الاتفاق استحوذت المجموعة المصرفية الفرنسية على حصة بنسبة 19% من رأس مال المصرف، وقد وصل عدد فروعه العاملة في ليبيا، حتى نهاية عام 2016 إلى (39) فرعاً، (7) وكالات موزعة على مختلف مدن وقرى ليبيا، ويتخذ من مدينة طرابلس مقراً لإدارته، ويبلغ رأس المال المدفوع (126) مليون دينار ليبي، والاحتياطي القانوني (35.1) مليون دينارًا ليبيًا، وبلغت الاحتياطيات غير المخصصة (99.8) مليون دينارًا ليبيًا.

ثانياً: أداة الدراسة:

لتحقيق أغراض البحث وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع هذا البحث، قامت الباحثة بتصميم أداة البحث، حيث اشتملت الأداة على ثلاثة أقسام: تضمن القسم الأول معلومات عن المستقصى منهم، وتضمن القسم الثاني المتغير المستقل تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات ويتضمن (12) فقرة، وتضمن القسم الثالث المتغير التابع لدراسة ضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين ويتضمن (10) فقرات .

الصدق أداء الظاهري:

للتأكد من صدق مقياس الدراسة قام الباحثة بعرض استمارة الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في الجامعات الليبية، وذلك لإبداء رأيهم وتقديم مقترحاتهم حول استمارة الاستبانة، والاستفادة من خبراتهم في الحكم على المقاييس المستخدمة ومدى ملامتها للتطبيق في الدراســـة، وبناءً على الملاحظــات القيمة الواردة من

المحكمين تم إجراء التعديلات على استمارة الاستبانة بشكلها النهائي.

1. صدق المقياس (الاتساق الداخلي):

يُقصد بصدق المقياس (الاتساق الداخلي) مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط (معامل ارتباط سيبرمان) بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

ثالثاً: تحليل متغيرات الدراسة :

البعد الأول: أعضاء مجلس الإدارة.

يوضح الجدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات أعضاء مجلس الإدارة والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.000) أقل من مستوى معنوية 0.05 وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات أعضاء مجلس الإدارة والدرجة الكلية.

ت	(بعد أعضاء مجلس الإدارة)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	للنظام الأساسي في المؤسسة حد أقصى لعدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.	0.685	0.000
2	يوجد في مجلس الإدارة أعضاء من المصارف في حالة مساهمتهم في رأس المال.	0.742	0.000
3	هناك استقلالية لأعضاء مجلس الإدارة.	0.683	0.000
4	يجب أن تكون هناك لجنة للمراجعة بالمؤسسة.	0.792	0.000
5	رئيس لجنة المراجعة كان يعمل مديرًا سابقًا بالمؤسسة.	0.599	0.000
6	مجلس الإدارة حريص على تطبيق آليات الحوكمة بما يتناسب مع سياسات المؤسسة.	0.722	0.000

البعد الثاني: الإفصاح عن القيمة ومؤشرات الأداء.

يوضح الجدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الإفصاح عن القيمة ومؤشرات الأداء والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.000) أقل من مستوى معنوية 0.05 وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الإفصاح عن القيمة ومؤشرات الأداء والدرجة الكلية.

ت	(بعد الإفصاح عن القيمة ومؤشرات الأداء)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	المؤسسة تقوم بنشر أداء سعر أسهمها خلال عدة سنوات (على الأقل خلال ثلاث سنوات سابقة).	0.655	0.000
2	يتم مقارنة أسهم المؤسسة بمؤشر أسهم شركات نفس الصناعة التي تعمل فيها.	0.673	0.000
3	تنشر المؤسسة الزيادة في قيمة المؤسسة كأحد الأهداف الموضوعة للتحقيق في الأجل الطويل.	0.709	0.000
4	يتم الإفصاح صراحة عن الأصول غير الملموسة.	0.865	0.000
5	يتم الإفصاح عن سياسة التوزيعات التي تتبعها المؤسسة.	0.677	0.000
6	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن أداء الأسهم بالنسبة للأرباح.	0.723	0.000

البعد الثالث: المتغير التابع للدراسة وهو ضمان حقوق المساهمين.

يوضح الجدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات ضمان حقوق المساهمين والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.000) أقل من مستوى معنوية 0.05 وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات ضمان حقوق المساهمين والدرجة الكلية.

ت	محور ضمان حقوق المساهمين	معامل ارتباط	دلالة معنوية
1	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن آليات الحوكمة التي تطبقها.	0.673	0.000
2	تسمح المؤسسة للمساهمين بعقد اجتماع الجمعية العمومية ونشر قراراتها.	0.664	0.000
3	يمكن للمساهمين الوصول إلى المعلومات بسهولة.	0.732	0.000
4	يمتلك المساهمون الحق في المشاركة والتصويت في الاجتماعات العمومية السنوية.	0.599	0.000
5	يقوم المساهمون بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.	0.712	0.000
6	يتصرف مجلس الإدارة على أساس المعلومات الكاملة بما يحقق أفضل مصلحة للمساهمين.	0.655	0.000
7	يتم الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتغييرات في هيكل رأس مال المؤسسة.	0.699	0.000
8	يتزايد عدد وقيمة عمليات التداول.	0.891	0.000
9	يتحسن أداء مؤشر سوق الأوراق المالية.	0.773	0.000
10	يتزايد حجم رأس المال السوقي.	0.671	0.000

رابعاً: ثبات أداة الدراسة:

يُقصد بثبات أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة النتيجة ذاتها لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وقد اتضح أن معامل ألفا كرونباخ كان جيد، حيث بلغ معامل الثبات الكلي للاستبيان (0.893) كما هو موضح في الشكل الآتي:

ت	متغيرات الدراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات
تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات			
1	أعضاء مجلس الإدارة	6	0.921
2	الإفصاح عن القيمة ومؤشرات الأداء	6	0.791
	ثبات المتغير المستقل	12	0.825
1	المتغير التابع ضمان حقوق المساهمين	10	0.833
	الثبات الكلي	22	0.893

خامساً: وصف متغيرات الدراسة:

توصف متغيرات الدراسة في هذا الجزء بمقاييس النزعة المركزية، ممثلة بالوسط الحسابي، ومقاييس التشتت المطلق، ممثلة بالانحراف المعياري، كما يأتي:

* **المتغير الفرعي الأول : أعضاء مجلس الإدارة.**

الجدول (4) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات متغير أعضاء مجلس الإدارة.

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه أفراد العينة
للنظام الأساسي في المؤسسة حد اقصى لعدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.	2.17	1.04	سلبي
يوجد في مجلس الإدارة أعضاء من المصارف في حالة مساهمتهم في رأس المال.	2.23	1.15	سلبي
هناك استقلالية لأعضاء مجلس الإدارة.	2.33	1.27	سلبي
يجب أن تكون هناك لجنة للمراجعة بالمؤسسة.	2. 10	1.21	سلبي
رئيس لجنة المراجعة كان يعمل مديرًا سابقًا بالمؤسسة.	2.23	1.03	سلبي
مجلس الإدارة حريص على تطبيق آليات الحوكمة بما يتناسب مع سياسات المؤسسة.	2.44	1.09	سلبي
أعضاء مجلس الإدارة.	2,37	1.11	سلبي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

يتضح من الجدول رقم (4) أن الفقرة التي تنص على أن: (مجلس الإدارة حريص على تطبيق آليات الحوكمة بما يتناسب مع سياسات المؤسسة) حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.44) وانحراف معياري (1.09)، مما يدل على أن مجلس الإدارة غير حريص على تطبيق آليات الحوكمة بما يتناسب مع سياسات المؤسسة في حين حصلت الفقرة التي تنص على ما يأتي: (يجب أن تكون هناك لجنة للمراجعة بالمؤسسة) حصلت على المرتبة الأخيرة، من بين جميع فقرات هذا المتغير، بمتوسط حسابي (2.10) وانحراف معياري (1.21)، وبمقارنة المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير أعضاء مجلس الإدارة بالوسط النظري المعتمد في الدراسة نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المتغير كانت سلبية، وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمتغير أعضاء مجلس الإدارة. (2.37) وبانحراف معياري (1.11)، مما يؤكد أن اتجاهات أفراد العينة حول متغير أعضاء مجلس الإدارة كانت سلبية.

* **المتغير الفرعي الثاني: الإفصاح عن القيمة ومؤشرات الأداء.**

الجدول (5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري
لفقرات متغير الإفصاح عن القيمة ومؤشرات الأداء.

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه أفراد العينة
المؤسسة تقوم بنشر أداء سعر أسهمها خلال عدة سنوات (على الأقل خلال ثلاث سنوات سابقة).	2.34	1.09	سلبي
يتم مقارنة أسهم المؤسسة بمؤشر أسهم شركات نفس الصناعة التي تعمل فيها.	2.32	1. 13	سلبي
تنشر المؤسسة الزيادة في قيمة المؤسسة كأحد الأهداف الموضوعة للتحقيق في الأجل الطويل.	2.42	1.08	سلبي
يتم الإفصاح صراحة عن الأصول غير الملموسة.	2.15	1.06	سلبي
يتم الإفصاح عن سياسة التوزيعات التي تتبعها المؤسسة	2.27	1.11	سلبي
تقوم المؤسسة بالإفصاح عن أداء الأسهم بالنسبة للأرباح.	2.40	1.21	سلبي
الإفصاح عن القيمة ومؤشرات الأداء	2.46	1.09	سلبي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتضح من الجدول رقم (5) أن الفقرة التي تنص على أن: (تنشر المؤسسة الزيادة في قيمة المؤسسة كأحد الأهداف الموضوعة للتحقيق في الأجل الطويل.) حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.42) وانحراف معياري (1.08)، في حين حصلت الفقرة التي

تنص على (يتم الإفصاح صراحة عن الأصول غير الملموسة) من بين جميع فقرات هذا المتغير على المرتبة الاخيرة، بمتوسط حسابي (2.15) وانحراف معياري (1.06)، وبمقارنة المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير التي تتعلق الإفصاح عن القيمة ومؤشرات الأداء بالوسط النظري المعتمد في الدراسة نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المتغير كانت سلبية، وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمتغير الإفصاح عن القيمة ومؤشرات الأداء (2.54) وبانحراف معياري (1.12)، مما يؤكد أن اتجاهات أفراد العينة حول متغير الإفصاح عن القيمة ومؤشرات الأداء كانت سلبية.

المتغير التابع : ضمان حقوق المساهمين.

الجدول (6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير ضمان حقوق المساهمين.

المتغير: ضمان حقوق المساهمين	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه أفراد العينة
تقوم المؤسسة بالإفصاح عن آليات الحوكمة التي تطبقها.	2.36	1.06	سلبي
تسمح المؤسسة للمساهمين بعقد اجتماع الجمعية العمومية ونشر قراراتها.	2.22	1.11	سلبي
يمكن للمساهمين الوصول إلى المعلومات بسهولة.	2.51	1.13	ايجابي
يمتلك المساهمون الحق في المشاركة والتصويت في الاجتماعات العمومية السنوية.	2.81	1.08	ايجابي
يقوم المساهمون بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.	2.53	1.13	ايجابي
يتصرف مجلس الإدارة على أساس المعلومات الكاملة بما يحقق أفضل مصلحة للمساهمين.	2.40	1.21	سلبي
يتم الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتغييرات في هيكل رأس مال المؤسسة.	2.43	1.22	سلبي
يتزايد عدد وقيمة عمليات التداول.	2.28	1.03	سلبي
يتحسن أداء مؤشر سوق الأوراق المالية.	2.46	1.21	سلبي
يتزايد حجم رأس المال السوقي.	2.41	1.16	سلبي
ضمان حقوق المساهمين	2.48	1.09	سلبي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتضح من الجدول رقم (6) أن الفقرة التي تنص على أن(يمتلك المساهمون الحق في المشاركة والتصويت في الاجتماعات العمومية السنوية.) حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.81) وانحراف معياري (1.08)، في حين الفقرة التي تنص على ما يأتي: (تسمح المؤسسة للمساهمين بعقد اجتماع الجمعية العمومية ونشر قراراتها.) حصلت على المرتبة الأخيرة، من بين جميع فقرات هذا المتغير، بمتوسط حسابي (2.22) وانحراف معياري

(1.11)، وبمقارنة المتوسطات الحسابية لجميع فقرات ضمان حقوق المساهمين بالوسط النظري المعتمد في الدراسة نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المتغير كانت سلبية، وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمتغير ضمان حقوق المساهمين (2.48) وبانحراف معياري (1.09)، مما يؤكد أن اتجاهات أفراد العينة حول متغير ضمان حقوق المساهمين كانت سلبية.

سادساً: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية العدمية الأولى: لا توجد هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية وعلى مستوى الدلالة ≤ 0.05 بين تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية، وضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في المصارف الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي.

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار واختبار F الناتج عنه، لمعرفة أن كان هناك فروق ذات دلالة بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للعلاقة بين تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية، وضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في المصارف الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي، على مستوى الدلالة الإحصائية (α =0.05) ويبين الجدول رقم (7) النتائج المتعلقة بتحليل هذه العلاقة.

الجدول (7) نتائج اختبار الانحدار و اختبار F الناتج عنه.

الارتباط R	الارتباط المصحح R2	F	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية العدمية
0.634	0.401	139.724	0.000	رفض

لقد جاءت قيمة اختبار (F) مساوياً إلى (139.724) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة (0.05) مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، وبتالي نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة بين تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية، وضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في المصارف الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي، ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير المستقل (تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية) في هذا النموذج يفسر ما مقداره (40%) من التباين في المتغير التابع (ضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين) وهي قوة تفسيرية جيدة، مما يدل على أن هناك أثراً للمتغير المستقل في المتغير التابع.

الفرضية العدمية الفرعية الأولى: لا توجد هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية وعلى مستوى الدلالة ≤ 0.05 بين أعضاء مجلس الإدارة وضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في المصارف الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي.

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار واختبار F الناتج عنه، لمعرفة أن كان هناك فروق ذات دلالة بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للعلاقة بين أعضاء مجلس الإدارة وضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في المصارف الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي، ويبين الجدول رقم (8) النتائج المتعلقة بتحليل هذه العلاقة.

الجدول (8) نتائج اختبار الانحدار و اختبار F الناتج عنه

الارتباط R	الارتباط المصحح R2	F	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية العدمية
0.593	0.351	98.621	0.000	رفض

لقد جاءت قيمة اختبار(F) مساوياً إلى (98.621) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة (0.05) مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية لا توجد علاقة بين أعضاء مجلس الإدارة وضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في المصارف الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي، ونقبل الفرضية البديلة أي أنه توجد علاقة بين أعضاء مجلس الإدارة وضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في المصارف الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي، ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير المستقل (أعضاء مجلس الإدارة) في هذا النموذج يفسر ما مقداره (35%) من التباين في المتغير التابع (ضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين) وهي قوة تفسيرية جيدة، مما يدل على أن هناك أثراً للمتغير المستقل في المتغير التابع.

الفرضية العدمية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية وعلى مستوى الدلالة ≤ 0.05 بين الإفصاح عن القيمة ومؤشرات الأداء وضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في المصارف الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي.

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار واختبار F الناتج عنه، لمعرفة أن كان هناك فروق ذات دلالة بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للعلاقة بين الإفصاح عن القيمة ومؤشرات الأداء وضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في المصارف الليبية المسجلة

في سوق الأوراق المالية الليبي، على مستوى الدلالة الإحصائية (α =0.05) ويبين الجدول رقم (9) النتائج المتعلقة بتحليل هذه العلاقة.

الجدول (9) نتائج اختبار الانحدار و اختبار F الناتج عنه.

الارتباط R	الارتباط المصحح R2	F	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية العدمية
0.639	0.408	117.710	0.001	رفض

لقد جاءت قيمة اختبار(F) مساوياً إلى (117.710) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة (0.05) مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي انه توجد علاقة بين الإفصاح عن القيمة ومؤشرات الأداء وضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في المصارف الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي، ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير المستقل (الإفصاح عن القيمة ومؤشرات الأداء) في هذا النموذج يفسر ما مقداره (41%) من التباين في المتغير التابع (ضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين) وهي قوة تفسيرية جيدة، مما يدل على أن هناك أثراً للمتغير المستقل في المتغير التابع.

سادساً: النتائج والتوصيات:

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

1 – توجد هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية وعلى مستوى الدلالة ≤ 0.05 بين تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية، وضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في المصارف الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي.

2 – توجد هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية وعلى مستوى الدلالة ≤ 0.05 بين أعضاء مجلس الإدارة وضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في المصارف الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي..

3 – توجد علاقة ذات دلالة إحصائية وعلى مستوى الدلالة ≤ 0.05 بين الإفصاح عن القيمة ومؤشرات الأداء وضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في المصارف الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي.

التوصيات:

أوصت الدراسة بالاتي:

1- تفعيل تطبيق قواعد الحوكمة في المصارف التجارية الليبية، التي تستهدف التطورات الحديثة في القوانين والإجراءات التي تطبق على سوق المال الليبي.

2- التوسيع في الإفصاح عن بعض البنود للوفاء بمتطلبات قاعدة الإفصاح من منظور حوكمة .

3- توفير المناج للتوعية بقواعد حوكمة الشركات بين القيادات ومديري الشركات المساهمة العامة في ليبيا.

المصادر والمراجع:

- لعروس، لخضر (2017)، دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
- النور علي سعد النور(2011)، أثر تطبيق حوكمة الشركات على كفاءة الأداء في شركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
- عامر الطيب أحمد عبدالله (2012)، حوكمة الشركات ودورها ي تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية بالتطبيق على شركات التأمين السودانية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
- ناصر عبد الحميد على (2014)، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، بميك، القاهرة.
- أحمد سعيد قطب حسانين (2009)، التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثرها على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة، الاسكندرية، جامعة الاسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 1، المجلد 46.
- غضبان حسام الدين، (2015)، محاضرات في نظرية الحوكمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عبد الناصر محمد سيد درويش، (2003)، دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات، دراسة ميدانية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، عدد2.
- التقرير السنوي للمصرف الصحارى لسنة 2016.
- Jill Solomon (2007) Corporate Governance and Accountability, John Wiley& sons, P11.
- Greuning, Hennie van and Bratanovic Sonja Braajovic, (2003), Analyzing and managing banking risk: a framework for assessing corporate governance and financial risk, the International BANK for Reconstruction and Development / The World Bank Washington, D.C.2nd, p 1-3.
- Angyal , Adam , Csanda , Julia , 2006 Corporate governance In the hungarian banking and insurace sector , Journal for East European Management studies. vol.11, Iss,pp 288-301.